

# دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق "دراسة ميدانية"

عامر احمد محمد\*\*

م.د.عبدالله نجم عبد الشاوي\*

## المستخلص:

يعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي وقد أدى دخول السلع الأجنبية المستوردة الى العراق بشكل كثيف بعد عام 2003 وعدم وجود دعم حكومي للقطاع الصناعي وتأثيرات الوضع الأمني الى إغلاق الكثير من المصانع في القطاع الصناعي الخاص وإضعاف دوره في الإقتصاد . يحاول البحث إستقراء واقع الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي بشكل عام بعد عام 2003 ومجالاته والإتجاهات التي يفترض أن يسير نحوها واستكشاف الآثار السلبية لغياب أو ضعف الدعم الحكومي على القطاع الصناعي وصولاً الى بناء مقترحات حول آلية دور الدولة في دعم هذا القطاع .

## Abstract:

The industrial sector is the mainstay in the development and GDP growth has resulted in the entry of foreign goods imported into Iraq in heavy (bushes from) after 2003 and the lack of government support for the industrial sector and the effects of the security situation (condition) to the closure of many factories in the industrial sector and private-fold role in the economy. Tries to find extrapolation of the reality of government support for th industrial sector in general after 2003, areas and trends (fields and directions) that are supposed to walk towards it and to explore the negative effects of the absence or weakness of government support to the industrial sector and the aim of building proposals on the mechanism of the state's role in supporting the sector.

## المقدمة:-

يعد القطاع الصناعي الركيزة الاساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي الاجمالي لمختلف اقتصادات دول العالم ، ويعتبر معيارا مهما لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وانتاج سلع لم تكن مستخدمة من قبل او تطوير سلع قائمة ، وسد حاجات مستمرة للمستهلكين ، وفي الإقتصاد العراقي بدأت المساهمة النسبية للصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالتراجع بعد احداث عام 2003 لسببين اولهما – الانتفاع الحاصل في الاستيرادات الخارجية بعد قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بتجميد العمل بقانون التعرف الكمركية وتطبيق ضريبة اعمار العراق بدلا منه بنسبة موحده هي (5%) على كل المستوردات ، والثاني- هو ارتفاع مستوى قيمة الناتج المحلي الاجمالي بعد السماح للعراق بتصدير البترول الخام بدون قيود كمية على صادراته وارتفاع مستوى سعر صرف الدينار العراقي مما ادى الى انخفاض اسعار السلع المستوردة بالقياس الى السلع

\* مدرس /الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والإقتصاد/قسم الإقتصاد

\*\* رئيس أبحاث/وزارة الصناعة

مقبول للنشر بتاريخ 2011/5/4

الصناعية المحلية وقيام الكثير من الدول المصدرة بممارسة سياسة الاغراق او تقديم الدعم الحكومي لصادراتها الى العراق او تزايد مستورداتها ( صدر مؤخرا قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية ولم تصدر تعليمات تنفيذ القانون لحد الان ، ولم تشهد الساحة الاقتصادية تطبيق هذا القانون على المستوردات الاجنبية الى العراق) بشكل مضر به دون وجود اجراءات لحماية الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية ووجود فهم خاطئ لتطبيق اقتصاد السوق يتمثل بعدم تقديم اي دعم للصناعة الوطنية وتركها تواجه المنافسة غير العادلة تجاه السلع الاجنبية دون تدخل الدولة ، ودون دراسة اوضاع الصناعة في الاقتصادات الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي) وعدم الاستفادة من طريقة تعاملها مع صناعتها المحلية واساليب الدعم المقدم لها وكيفية حمايتها ، فضلا عن غلق الكثير من المصانع والمعامل في القطاع الخاص بسبب الظروف الاقتصادية والامنية وتعرض الكثير من مصانع القطاع الاقتصادي العام لاعمال السلب والنهب بعد احداث 2003/4/9.

يتطرق البحث الى موضوع مهم جدا على مستوى الصناعة وهو الدعم الحكومي ، واساليب هذا الدعم ، ودوره في دفع القطاع الصناعي الى امام والمساعدة على خلق بيئة جاذبة للاستثمار . وقد تم اعداد البحث من خلال الدراسة الميدانية وعرض وجهة نظر فروع القطاع الصناعي (العام والمختلط والخاص) بهذا الموضوع ، واستقراء واقع حال الدعم الحكومي المقدم ومجالاته والاتجاهات التي يفترض ان يسير نحوها . وتتخلص مشكلة البحث بضعف الدعم الحكومي المقدم حاليا للقطاع الصناعي العام والمختلط والخاص ولهذه المشكلة اثار سلبية على واقع ومستقبل القطاع الصناعي .

وينطلق البحث من فرضية اساسية ، ان ضعف الدعم الحكومي للقطاع الصناعي في العراق (العام والمختلط والخاص) عكس ضعف في قدرة القطاع الصناعي على المستويين الداخلي والخارجي وعليه فان البحث يهدف الى استكشاف الاثار السلبية لغياب او ضعف الدعم الحكومي عن القطاع الصناعي وصولا الى بناء مقترحات حول الية دور الدولة في دعم هذا القطاع .

وفي اطار البحث الحالي سوف يتم التركيز على ثلاث نقاط اساسية الاولى ، وهي واقع القطاع الصناعي الحالي في العراق ، والثانية . الدعم الحكومي من حيث المفهوم والاهمية ، والثالثة . تحليل نتائج الدراسة الميدانية للمدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي (العام والمختلط والخاص) على اساس استبانته تم توزيعها على شركات القطاع الصناعي العراقي وتلخيص اجابات هذه الجهات عن الموضوع وصولا الى استنتاجات وتوصيات ذات صلة بموضوع البحث . وقد تم استخدام منهج التحليل الاقتصادي والتحليل الاحصائي كلما اقتضى ذلك .

وقد اقتضى الامر انه تكون حدود البحث المكانية شاملة لجميع محافظات العراق ، كما اختصت الحدود الزمانية بالفتره مابعد 2003/4/9 ولحد الان.

## أولاً : واقع القطاع الصناعي في العراق

### 1.1 لحة تاريخية :

تعد التنمية الاقتصادية مسألة اساسية في البلدان النامية : وهي من التحديات الرئيسية التي تواجه هذه البلدان . وفي اطار ذلك تمثل عملية التصنيع القضية الجوهرية في عملية التنمية الاقتصادية أو القضاء على التخلف. حيث أن جوهر التخلف الاقتصادي يتمثل في تخلف قطاعات الاقتصاد والتشوه الهيكلي له والتي من أبرز سماتها تصدير المواد الأولية الى الخارج واستيراد المواد المصنعة وعليه فإن التوجه نحو التنمية الاقتصادية يتطلب تركيز خاص على مسألة التصنيع والقضاء على التشوه الهيكلي في الاقتصاد .

وفي العراق الحديث (ما بعد انتهاء الاحتلال العثماني في العراق وبدايات القرن العشرين) أقتصرت النشاط الصناعي في العراق في عشرينيات القرن الماضي على عدد بسيط من محالجات الفطن ومطاحن الحبوب ومشاعل النسيج اليدوية وبعض الصناعات الحرفية وورش بدائية لتصليح الآليات ووسائط النقل(1).

وقد اهتمت الحكومة العراقية في بداية العهد الملكي بتشجيع الصناعة الوطنية، وتمثل ذلك في اصدار القوانين والتشريعات اللازمة ، وأولها قانون التعرف الكمركية رقم (30) لسنة 1927 والذي يتضمن إعفاء المكنان والآلات المستوردة التي تستخدم في الصناعة من الرسوم الكمركية وعدد آخر من القوانين مثل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (14) لسنة 1929 ، وتأسيس المصرف الزراعي - الصناعي عام 1935، وتأسيس مجلس الاعمار عام 1950 برئاسة رئيس الوزراء في ذلك العهد(2).

وقد استمر تطور ونمو القطاع الصناعي في العراق في فترة الخمسينات والستينات، وكانت قيادة النشاط الصناعي في العراق تتم من قبل القطاع الخاص حتى حصول عملية التأميم في عام 1964 مما أدى الى اضعاف دور القطاع الخاص في الصناعة. مقابل ذلك حصلت زيادة وتوسع كبير في دور القطاع العام، حيث بلغت نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية التي تنتج من القطاع الخاص والقطاع العام في العام 1960 (84%)،

(16%) على التوالي من مجموع القيمة المضافة في القطاع الصناعي التحويلية. وفي عام 1970 بلغت القيمة المضافة لكلا القطاعين على التوالي (56.4%)، (43.6%) من مجموع القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية. ويبرز ذلك استمرار اتساع وتطور دور القطاع العام، وتراجع دور القطاع الخاص في الصناعة التحويلية بشكل نسبي. واستمر هذا الاتجاه في الاعوام التالية(3).

ومن ناحية قطاعية كانت صناعة المواد الغذائية والمشروبات والسكانر والملابس الجاهزة والجلود والاحذية وتصفية النفط تمثل الصناعات الرئيسية في قطاع الصناعات التحويلية، إذ بلغت القيمة المضافة لهذه القطاعات (58.2%) من مجموع القيمة المضافة للصناعة التحويلية للعام 1964. وفي نفس الاطار فإن القيمة المضافة للصناعات الاستهلاكية كانت تمثل (60.8%) من مجموع القيمة المضافة في القطاع الصناعي لعام 1964، في حين مثلت القيمة المضافة للصناعات الانتاجية لنفس العام (39.2%) ويبرز ذلك هيمنة الصناعة الاستهلاكية على قطاع الصناعة التحويلية. ولا بد من الإشارة الى ان الصناعات التحويلية في عقد الستينات اتجهت في انتاجها نحو سد الحاجة المحلية، حيث ركزت على انتاج السلع الاستهلاكية وهي في الاغلب منشآت صغيرة تستخدم تكنولوجيا كثيفة العمل.

أما في فترة السبعينات حصل تطور في قطاع الصناعات التحويلية، وازدادت الاهمية النسبية للقطاع العام. ومن المهم ذكره ان التركيز في الانتاج الصناعي في فترة السبعينات ووجود عدد قليل من المنشآت الصناعية التي تنتج سلع محددة مع وجود حماية قوية للصناعات المحلية شجع الاتجاهات والممارسات الاحتكارية، وهو ما أدى لاحقاً الى اتباع أنظمة التسعير الحكومي لغرض تنظيم التجارة الداخلية في السلع الصناعية واتباع أسلوب التسعير على اساس كلفة الانتاج مضافاً اليه هامش من الربح، وبالنسبة للقطاع الصناعي الخاص فإن هامش الربح المضاف الى السعر قد بلغ (15-20%) تقريباً. مع ملاحظة محدودية المنافسة الاجنبية للسلع المحلية.

وقد شهد عقد الثمانينات توسع في الصناعة استند في معظمه على توسيع الصناعة العسكرية، وهو ما أدى الى استمرار تطور دور الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يمثل انعكاساً لفترة الحرب العراقية - الايرانية وتأثيراتها على هذا القطاع.

أما عقد التسعينات والذي شهد بداية فرض الحصار الاقتصادي على العراق وانخفاض حجم مستورداته من مختلف السلع فضلاً عن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي، وموجة التضخم الجامح التي عمت الاقتصاد العراقي في هذا العقد. كل هذه العوامل أدت الى تقوية الموقع التنافسي لمنتجات القطاع الصناعي، الا أن هذا القطاع لم يشهد تطور ملموس في توسيع رأسماله الثابت او انشاء مصانع جديدة كبيرة الحجم. وكان أيضاً من نتائجه حاجة الكثير من المصانع والمعامل في القطاع العام والمختلط والخاص الى اعادة الهيكلة وتجديد رأس المال الثابت بسبب أضرار الموجودات الثابتة. وكان القطاع العام في هذه المرحلة هو المهيمن في مجمل نشاط الصناعة التحويلية ولم يتغير هذا الوضع بشكل ملموس بعد عام 2003 بل انه المرحلة التالية شهدت انخفاضاً في المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، واغلاق الكثير من المصانع في القطاع الخاص وانخفاض الدعم الحكومي المقدم للصناعة التحويلية.

## 2-1 : واقع القطاع الصناعي في العراق بعد عام 2003

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد نامي احادي الجانب يحتل البترول فيه الجزء النسبي الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تركيب الصادرات، ويعتبر البترول المصدر الرئيسي للعملة الصعبة الواردة في هذا الاقتصاد، وعليه فان الاقتصاد العراقي اقتصاد مفتوح يتأثر بشدة بحركة الاقتصاد العالمي وبشكل خاص اسواق البترول وحركة اسعاره العالمية، ويترتب على ذلك ان تتأثر خطط التنمية الاقتصادية والمنهاج الاستثماري والميزانية الجارية للدولة بأيرادات البترول بشكل شديد(4).

ومن تحليل اقسام الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي(5) لعام 2008 يتضح الاتي:-

يبلغ الناتج المحلي الاجمالي (156,670,098) مليون دينار عراقي وان نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي تبلغ (1,49%) ويشمل ذلك كل الصناعة التحويلية ومن ضمنها تصفية البترول وتوليد الكهرباء. في حين بلغت نسبة حصة الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (55,45%)، اما نسبة حصة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت (3,6%)، وكانت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (39,41%).

مما تقدم يتبين ضالة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومدى التراجع الحاصل في هذه النسبة وبالمقابل يتضح ارتفاع الدور الذي يلعبه استخراج وتصدير النفط الخام في الاقتصاد.

ويعاني القطاع الصناعي في العراق في الوقت الراهن من مشاكل أبرزها:-

1- تقادم معدات الانتاج للمصانع واندثار الكثير منها محاسبيا وحصول تقادم تكنولوجيا للمعدات المستخدمة في هذا القطاع.

- 2- تأثير العقوبات الاقتصادية والتي امتدت الى اكثر من ثلاثة عشر عاما والتي حدت من القدرة على تطوير هذا القطاع وتحقيق استثمارات جديدة وتطوير الموجود من راس المال الثابت ، وادخال وسائل انتاج اكثر حداثة ، وتطوير المعرفة الفنية للعاملين.
- 3- فتح الاسواق بعد عام 2003 وتدفق السلع الاجنبية المستوردة وظهور المشاكل التسويقية بشكل حاد امام شركات القطاع الصناعي واعراض الاجهزة الحكومية عن شراء المنتجات الصناعية الوطنية.
- 4- ارتفاع مستوى التكاليف الصناعية ورفع الدعم الذي كان يقدم الى مدخلات الانتاج قبل عام 2003.
- 5- ضعف الطاقة الكهربائية التي تعطل عملية الانتاج وتسبب حصول خسائر وانخفاض مستوى الانتاجية وتدفع الى تخفيض مستوى استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة للمصانع والمعامل في القطاع الخاص والعام والمختلط.
- 6- تأثير العقوبات الاقتصادية على البنية التحتية للقطاع الصناعي والحاجة الملحة لتطويرها وتوسيعها بعد عام 2003 بالارتباط مع الزيادة في النمو السكاني وتنامي المتغيرات الاقتصادية والنتائج المحلي الاجمالي.
- 7- تعرض بعض الشركات الصناعية العامة الى اعمال السلب والنهب وفقدان المعدات الانتاجية الخاصة بها.
- 8- حصول زيادة كبيرة في اعداد العاملين في الشركات الصناعية العامة نتيجة لتشريع قانون اعادة المفصولين السياسيين وتأثير ذلك على مستوى التكاليف الصناعية بشكل عام .
- 9- ارتفاع تكاليف الصيانة بسبب حالة اندثار الموجودات والمكانن والمعدات .
- 10- قدم الموجودات الصناعية وعدم توافق الكثير منها مع المحددات البيئية المستجدة .
- 11- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وعدم الاهتمام بتحقيق جودة الاداء والحصول على شهادة الايزو.
- 12- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.
- 13- توقف نسبة عالية جدا من مصانع القطاع الخاص عن العمل واغلاق هذه المصانع بعد عام 2003 بسبب الظروف الامنية والاقتصادية غير المواتية لعمل هذه الشركات (6).

## ثانيا - الدعم الحكومي - المفهوم والقيمة

### 1.2: مفهوم الدعم الحكومي :

يمكن تعريف الدعم بشكل عام على انه مساعدة مالية او منفعة يحقق من خلالها المشروع الصناعي فوائد مادية . اما فيما يخص الدعم الحكومي فهو قيام الحكومة بتقديم اعانات مالية او منافع اقتصادية للمشروع الصناعي تؤدي الى زيادة الارباح او تخفيض التكاليف او تسهيل حصول المشروع الصناعي على خدمات او مدخلات انتاج باسعار اقل من اسعار السوق او ما يؤدي الى شراء منتجات المشروع باسعار اعلى من قيمتها السوقية .

وقد يندرج احيانا ضمن الدعم الحكومي قيام الدولة بتقديم اسعار صرف تفضيلية لمشتريات المشروع الصناعي من الخارج وتشمل هذه المشتريات اما مدخلات انتاج او معدات رأسمالية او خدمات تسهيل عمل المشروع مثل خدمات الصيانة واعادة التأهيل وغيرها ، وفي حالات معينة يرتبط الدعم الحكومي بالاداء التصديري للمشروع . وهنا يتم النظر الى هذا النوع من الدعم (حسب وجهة نظر منظمة التجارة العالمية ) على انه دعم محرم.

وفي المادة (1) من اتفاقية الدعم والرسوم التعويضية (7) ، عرفت منظمة التجارة العالمية الدعم الحكومي بمايلي:

(1-1)- لغرض هذا الاتفاق يعتبر الدعم موجودا اذا:-

(أ)- (1) كانت هناك مساهمة مالية من حكومة او اي هيئة عامة في اراضي العضو (يشار اليها بعبارة "حكومة" اي عندما:

1- تتضمن ممارسة الحكومة تحويل الاموال بصفة مباشرة (مثلا منح قروض ومساهمة مالية في شكل اسهم) او امكانية نقل مباشر للاموال او خصومات مالية (مثل ضمانات القروض).

2- تنازل الحكومة عن ايرادات حكومية مستحقة و/ او تترك تحصيلها (كالحوافز المالية مثل الخصم الضريبي).

3- تقدم الحكومة سلعا او خدمات غير البنية الاساسية العامة او شراء السلع.

4- قدمت الحكومة مدفوعات للتمويل او تعهد الى هيئة خاصة او توجهها لتنفيذ مهمة او اكثر من مهمة من نوع المهام الموضحة في (1) الى (3) اعلاه والتي يعهد بها عادة الى الحكومة وتكون الممارسة غير مختلفة في الحقيقة عن الممارسات التي تتبعها الحكومات عادة.

(أ)(2) عن وجود اي شكل من اشكال دعم الدخل او دعم الاسعار بمعنى المادة السادسة عشر من اتفاقية الجات 1994.

(ب) تحقق استفادة من ذلك .  
1-2- تخضع للدعم كما عرفت في الفقرة (1) من احكام الجزء الثاني او تخضع لاحكام الجزء الثالث او الخامس فقط اذا توافرت فيها صفة التخصيص طبقا لاحكام المادة(2).

## 2-2: اهمية الدعم الحكومي للقطاع الصناعي:

للدعم الحكومي اهمية كبيرة في استمرار وانتعاش عمل القطاع الصناعي والذي يعتبر بدوره احد مراكز توليد الدخل والنتاج المهمة واستمرار عملية التنمية الصناعية في البلدان النامية اذ يدفع هذا الدعم القطاع الصناعي الى مزيد من العمل ، ويساعد في خلق بيئة افضل للاستثمار في هذا القطاع . وقد اهتمت الاتفاقيات (8) المعقودة بين الاتحاد الاوربي وبعض البلدان النامية بمراعاة الصناعة الناشئة في مراحل نموها في هذه البلدان وتقديم المساعدة لها ودفعها الى امام لزيادة اهميتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي ، ويمكن النظر الى اهمية الدعم الحكومي من خلال ثلاثة جوانب .

اولا- اهمية الدعم الحكومي على مستوى المشروع الصناعي من خلال :-

- 1- المساهمة في تخفيض كلف الانتاج للمشروع الصناعي .
- 2- رفع مستوى الارباح للمشروع الصناعي.
- 3- رفع نسبة الربح الى الكلفة.
- 4- زيادة معدل العائد الى رأس المال المستثمر وخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار.
- 5- التخفيض من حدة ضغوط المنافسة الاجنبية لمنتجات المشروع الصناعي.
- 6- التخفيض من حدة البطالة .
- 7- الدفع باتجاه دور اكبر للمشروع الصناعي في تحسين البيئة الاجتماعية القريبة.
- 8- تعزيز الروابط الامامية والخلفية للمشروع.
- 9- تخفيض كلفة الاقتراض للمشروع.
- 10- خلق فرص استثمارية جديدة لتوسيع المشروع.
- 11- تنمية المهارات الفنية العاملة في المشروع.

ثانيا:- اهمية الدعم الحكومي على مستوى القطاع الصناعي من خلال :-

- 1- زيادة مستوى الانتاج والانتاجية والدفع باتجاه تعزيز ذلك.
- 2- زيادة المساهمة النسبية لنتاج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.
- 3- تطوير مهارات القوى العاملة في القطاع الصناعي .
- 4- توسيع مستوى الاستثمار الصناعي.
- 5- دعم القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية اتجاه المنتجات المستورده.
- 6- تشجيع الصناعة باتجاه تصدير منتجاتها الى الخارج .
- 7- الدفع باتجاه استغلال الميزه النسبية التي تتمتع بها الصناعة الوطنية اتجاه الخارج.
- 8- المساهمة في خلق ترابط ووثق بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات السلعية وقطاع الخدمات.

## 3-2: اهمية دعم القطاع الصناعي على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال:

- 1- تخفيض مستوى البطالة وخلق فرص عمل جديدة .
- 2- زيادة مستوى الناتج المحلي الاجمالي .
- 3- تغيير الهيكل الاقتصادي الكلي من زراعي تقليدي الى هيكل اقتصادي تؤدي الصناعة فيه دورا كبيرا .
- 4- احداث تغيير في تركيبة القوى العاملة على مستوى الاقتصاد الكلي بما يعزز زيادة الاهمية النسبية للقوى العاملة في الصناعة على حساب القوى العاملة في الزراعة وبما يعزز انتاجية العمل في الزراعة واستخدام اساليب اكثر حداثة في هذا القطاع .
- 5- دعم الصادرات الصناعية الى الخارج بما يعزز إيرادات البلد من النقد الاجنبي.

## 3. المصير الحكومي واقتصاد السوق:

تتركز الية السوق في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والقيام بدورها التقليدي والسعي لتحقيق التوازن الاقتصادي بالاعتماد على الاسعار والحفاظ على شروط المنافسة ومنع الاحتكار . ويتضح من ذلك ان القطاع الخاص ممثلا بمختلف الافراد والشركات يؤدي الدور الاساس في النشاط الاقتصادي ، الا ان ذلك لايعني

ان ترفع الدولة يدها عن الاقتصاد فهي تؤدي دور الضابط والمنظم للنشاط الاقتصادي والمحرك لوتيرته والحكم في نزاعاته لها دور اساسي في الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي عند مستويات الاستخدام الكامل ويعني ذلك ايضا ان تؤدي دور الداعم للمشاريع الصناعية ، وهو ما تقوم به كل الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا على الرغم من انضمامها الى منظمة التجارة العالمية والغرض من ذلك كله ابراز دور الدولة كداعم اساسي للنشاط الاقتصادي على المستوى الكلي والجزئي والحيلولة دون تأثره بالازمات الاقتصادية الداخلية و/او الخارجية وتدعيم موقفه التنافسي تجاه المنتجات الصناعية الاجنبية ولا يوجد في اقتصاد السوق مبدأ يحرم تقديم الدعم للقطاع الصناعي عكس ان يتم ذلك بأسلوب يعتمد الكفاءة الاقتصادية وبما يعزز النشاط الصناعي ويخلق بيئة جاذبة للاستثمار وبما يحمي المنتجات الصناعية والزراعية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية التي تتلخص بالاغراق والدعم الاجنبي للمستوردة والتزايد غير المبرر للواردات . وعلى مستوى واقع القطاع الصناعي في العراق فان هذا القطاع يستلزم تقديم الدعم له وعدم رفع اليد عنه لان ذلك سيؤدي الى ضعف موقفه التنافسي والاضرار بالنشاط الاقتصادي ورفع مستوى البطالة وتعطيل استخدام رأس المال والتخلي عن الفرص الاستثمارية الممكنة في هذه المرحلة. ويمكن تلخيص وسائل الدعم غير المباشر بالاتي :-

- 1- تطبيق فعال لقانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010.
- 2- تطبيق قانون التعرفة الكمركية الذي يساهم في حماية الصناعة الوطنية وتعزيز موقفها التنافسي.
- 3- تطبيق اجراءات الفحص النوعي للسلع المستوردة وفق مواصفات محدده مسبقا من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية .
- 4- اعادة العمل بنظام اجازات الاستيراد ومنع الاستيراد العشوائي للسلع.
- 5- تطبيق قانون حماية المستهلك وفقراته الخاصة بالغش الصناعي.
- 6- اتخاذ اجراءات قانونية صارمة بتطبيق قانون العلامات التجارية.
- 7- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق الفحوصات الصحية للمنتجات الاجنبية المستوردة للحفاظ على صحة الانسان والحيوان والنبات.
- 8- اعداد سلسلة من المواصفات الفنية التي تراعي ذوق المستهلك العراقي واوضاعه المختلفة وتطبيق هذه المواصفات على السلع المستوردة.
- 9- وضع معايير بينية شديدة تراعي المقاييس العالمية تجاه السلع المستوردة ، وازالة المخلفات بعد انتهاء الاستخدام.
- 10- تطبيق قواعد المنشأ على السلع المستوردة.

اما الدعم المباشر فيتعلق بتقديم دعم مالي ودعم تكنولوجي وتقديم اراضي للمشروع الصناعي باسعار رمزية وتسهيل الاقراض الصناعي وتخفيض كلفة الاقراض وتقديم مدخلات انتاج باسعار مدعومة وشراء مخرجات الانتاج باسعار تفضيلية وتقديم خدمات انتاجية باسعار مخفضة وتدريب القوى العاملة في المشروع والمساعدة في خلق فرص تسويقية في الداخل والخارج.

### ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية حول واقع الدعم الحكومي للقطاع الصناعي

لاغراض استطلاع واقع الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي ككل تم اعداد استبيان خاص لذلك في اطار البحث وزع على عينة تتكون من (45) شركة عامة من شركات القطاع الصناعي العام من اصل (76) شركة صناعية عامة وتم اهمال خمسة عشر استبانة لعدم اكتمال اجاباتها ، وجرى تحليل ثلاثون استبانة ، تمثل ثلاثون شركة في اطار البحث (في الملحق قائمة بأسماء الشركات التي تم تحليل استمارات الاستبانة الخاصة بها).

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي المختلط فقد تم ارسال ستة عشر استبانة تم الاجابة على ثمانية استبانات وهي تمثل رأي شركات القطاع المختلط تجاه مسألة الدعم الحكومي لهذا القطاع (في الملحق قائمة بأسماء الشركات التي جرى تحليل اجاباتها).

وفيما يخص القطاع الصناعي الخاص فقد استطلع البحث اراء الجهات الرئيسية المعنية بالقطاع الخاص مع بعض الشركات الخاصة من خلال اللقاءات الميدانية والمقابلات الشخصية لمسؤولي هذه الشركات والجهات ، ولصعوبة حصر الشركات الصناعية الخاصة فقد تم الاعتماد على الشركات والجهات التي اجابت على الاستبانة (في الملحق قائمة بأسماء الجهات القطاعية والشركات التي اجابت).

ان التحليل المعمق لاجابة اقسام القطاع الصناعي العراقي المذكوره اعلاه اعطى صورته واضحة لنوع الدعم الحكومي الذي تحصل عليه واقسامه الرئيسية مع تحديد النواقص والسلبيات في هذا المجال . ولا بد من القول ان عملية اعداد الاستبانات وطبعتها وتوزيعها سواء بالبريد الحكومي او باستخدام المقابلات الشخصية وانتظار استلام الاجابات قد استغرقت ستة اشهر مع جهد مضني للقيام بذلك.

### 1.3: تحليل نتائج واقع الدعم الحكومي للقطاع الصناعي العام

احتوت الاستبانة التي وزعت (على فروع القطاع الصناعي) 24 سؤالاً (انظر نموذج الاستبانة في الملحق) واختصت هذه الاسئلة بانواع الدعم الحكومي الذي تحصل عليه شركات القطاع الصناعي العام من الدولة ويستنتج من اجابات هذه الشركات مايلي:

أ- يعد اكبر دعم حكومي مقدم للقطاع العام هو دعم الرواتب والاجور. فقد دعمت الدولة رواتب واجور منتسبي شركات القطاع الصناعي العام دعماً مباشراً استند الى سلم الرواتب واستمر ذلك الى حد اصدار قانون رواتب موظفي الدولة رقم 22 لعام 2008 والذي دعم رواتب القطاع العام من حيث الكمية وتم اعتبار ذلك قروض بذمة الشركات تجاه وزارة المالية ، وفي عام 2010 تم الغاء هذا الدعم عن الشركات التي لها القدرة على دفع رواتب موظفيها وهي الشركات الربحية (مع العلم ان جميع شركات القطاع الصناعي العام تعتبر شركات ممولة ذاتياً) ، اما باقي الشركات التي ليس لها القدرة على دفع رواتب موظفيها من مواردها الذاتية فقد منحت قروض لاغراض الرواتب من المصارف العامة ويعقد بين كل شركة ومصرف عام مع تحمل وزارة المالية الفوائد الخاصة بالقرض فقط ، وهذا مايفسر اجابة نسبة 23,4% من الشركات على السؤال الاول في الاستبانة بكلمة كلا. (انظر في الملحق جدول رقم 2).

ب- جاءت المنح المالية المقدمة من قبل الدولة بنسبة 40% بنعم في حين لم تحصل بقية الاجابات اكثر من 30% بنعم.

ت- كان المعدل العام نسبة الاجابة بنعم لاسئلة الاستبانة 18,2% في حين كانت نسبة الاجابه بكلا 81,8% ويبرز ذلك ان هناك اتفاق على انه الدعم الحكومي هو دعم ضئيل وضعيف جدا للشركات الصناعية العامة ولا يتناسب مع حجم واهمية هذه الشركات ودورها في الاقتصاد الوطني.

### 2.3: تحليل نتائج واقع الدعم الحكومي للقطاع الصناعي المختلط.

أ- من استعراض اجابات شركات القطاع الصناعي المختلط لاسئلة الاستبانة اتضح بان متوسط الاجابة بنعم بلغ نسبة 7,3% ، في حين بلغ متوسط الاجابة بكلمة كلا 92,7% ، ويبرز ذلك ضعف شديد في حجم ونوع الدعم الحكومي المقدم الى شركات القطاع الصناعي المختلط.

ب- تعتبر شركات هذا القطاع من الشركات الناجحة على المستوى الصناعي وتمتلك قدره على الاستقرار والمنافسة في السوق على الرغم من شدة المنافسة الاجنبية لمنتجات هذه الشركات في مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

ت- تحتاج شركات هذا القطاع الى دعم حكومي يساعدها في تقوية مركزها التنافسي في السوق بالاضافة الى مركزها الاقتصادي.

### 3.3: تحليل واقع الدعم الحكومي للقطاع الصناعي الخاص .

أ- بلغت اجابة الجهات والشركات في القطاع الخاص عن الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع بنعم بنسبة حوالي 20% ، في حين اجابت 80% من هذه الجهات بعدم وجود هذا الدعم او ضآلته.

ب- يلاحظ من خلال اجابة المديرية العامة للتنمية الصناعية وجود انواع كثيرة من الدعم الحكومي لهذا القطاع في حين تتناقض مع هذه الاجابه اجابات كل من اتحاد الصناعات العراقي واتحاد رجال الاعمال العراقيين مما يعني اختلاف مواقف هذه الجهات من الدعم الحكومي واعتباراته حسب الانتماء الحكومي او غير ذلك.

ت- يتضح من اجابات الاستبيان الخاصة بهذا القطاع محدودية الدعم الحكومي المقدم له وتركزه في فقرات معينه دون غيرها.

ث- ضعف عملية توثيق الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع وضرورة وجود جهة محايدة توثق هذا النوع من الدعم.

### الاستنتاجات والتوصيات

#### اولا: الاستنتاجات :-

- 1- وجود دعم حكومي لشركات القطاع العام في مجال الرواتب والاجور بشكل رئيسي وفي مجالات اخرى بشكل ثانوي وضعيف .
- 2- ضعف الدعم الحكومي المقدم الى القطاع الصناعي المختلط .
- 3- وجود دعم حكومي للقطاع الصناعي الخاص في بعض المجالات المحدودة وتناقض اجابات الجهات الرئيسية الممثلة للقطاع الصناعي الخاص حول انواع الدعم المقدم لهذا القطاع.
- 4- تقديم الدعم الحكومي للمشاريع الصناعية لا يتناقض مع التوجه نحو اقتصاد السوق.

**ثانياً: التوصيات:-**

- 1- اعداد خطة حكومية لتقديم الدعم الحكومي حسب القطاعات الصناعية والمحافظات مع مراعاة المناطق المحرومة والمناطق التي ترتفع فيها نسبة البطالة من القوى العاملة ، والتي يقل فيها تركيز المشاريع الصناعية.
  - 2- تطبيق فعال لقانون التعرفة الكمركية والغاء العمل بقرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 54 لسنة 2004، واعداد العمل بقانون التعرفة الكمركية المطبق قبل عام 2003 لحين اصدار قانون التعرفة الكمركية الجديد.
  - 3- التطبيق الفعال لقانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010 ، والاسراع في تشريع تعليمات تنفيذ احكام هذا القانون.
  - 4- اعداد قانون للمدن والمجمعات الصناعية بما يسمح بأقامة مدن ومجمعات صناعية في جميع محافظات العراق . وتوزيع الاراضي داخل المجمعات والمدن الصناعية باسعار ((ايجار)) رمزية مع الاهتمام بتقديم الخدمات لهذه المجمعات من كافة النواحي (خدمات البنية الاساسية والخدمات الاخرى المهمة للصناعة). والتوافق مع التخطيط العمراني في المحافظات.
  - 5- اعادة تاهيل المناطق والمجمعات الصناعية القائمة وتوفير الخدمات الاساسية لها.
  - 6- التأكيد على تطبيق قانون حماية المستهلك والحماية من الغش الصناعي.
  - 7- اعادة العمل بمنح اجازات الاستيراد قبل الاستيراد لمنع الاستيراد العشوائي وتحديد الاستيراد بمواصفات فنية محددة.
  - 8- التأكيد على تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في فحص كافة انواع المستوردات لحماية صحة الانسان والحيوان والنبات.
  - 9- التأكيد على تفضيل شركات القطاع الصناعي كافة في المناقصات والمشتريات الحكومية واعطائها هامش مقداره 10% زيادة عن اوطأ العروض الاجنبية المقدمه واحالة المناقصات والمشتريات الحكومية اليها في حدود ذلك الهامش.
- وللمساهمة في معالجة مشاكل القطاع الصناعي العراقي لا بد من اعتماد مايلي:
- 1- اعداد برنامج اعادة اعمار شامل للمصانع والشركات الصناعية التي تعاني من اندثار موجوداتها بسبب التقادم او بسبب الاندثار التكنولوجي.
  - 2- تطوير البنية التحتية للاقتصاد وخصوصا تلك التي تخدم الصناعة الوطنية واعداد قواعد المعلومات التي تخدم القطاع الصناعي وتطوير المعرفة التكنولوجية المستخدمة في عمليات الانتاج.
  - 3- الاهتمام بتدريب وتطوير العاملين في المنشآت الصناعية بما يؤمن خدمة العملية الانتاجية وتطوير مستوى جودة المنشآت.
  - 4- خلق فرص للشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعية الاجنبية بما يعزز الاستثمار الصناعي في الشركات الوطنية وتطوير بنيتها ورأسمالها ونقل المعرفة الفنية لها.
  - 5- تطوير كل من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 لخلق توجه عام لدى الشركات الصناعية نحو خدمة الاقتصاد الوطني وتقليل التدخل الحكومي في شؤون هذه الشركات.
  - 6- اعداد استراتيجيه للصناعة الوطنية تهتم بالتوجه نحو استغلال الميزة النسبية لبعض الصناعات الرئيسية في العراق ، وتطوير الطاقات الانتاجية بما يعزز قدرات الشركات على التصدير وخلق موارد جديدة بالعملة الصعبة.
  - 7- التوجه التدريجي لجعل الشركات العامة تغطي تكاليفها الثابتة والمتغيره تمهيدا لنقلها الى فئة الشركات الرباحه . كي لاتمثل عبئا على الموازنه العامه.
  - 8- معالجة مشكلة العماله الفائضه في الشركات العامه بأسلوب لا يؤدي الى ارتفاع مستوى بطالة القوى العامله واعتماد مبدأ اعادة التأهيل حسب حاجة الاقتصاد العراقي الى المهارات المختلفه.
  - 9- تقديم قروض صناعية ميسرة للشركات العاملة في القطاع الصناعي بما يضمن تغطية احتياجاتها المختلفه وبسعر فائدة قليل.
  - 10- الزام الشركات الصناعية بالحصول على شهادة الجوده للمنتجات وشهادة الايزو لجودة الاداء كشرط لمنح القروض الميسرة والدعم.



## المراجع:

- 1- صباح كجج جي ، التخطيط الصناعي في العراق - اساليبه - تطبيقاته - واجهته للحقبة ( 1921-1980)، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002، ص.51
  - 2- صباح كجج جي ، المصدر السابق نفسه ، ص65 وص100.
  - 3- د.مدحت كاظم القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، دراسة نظرية - تطبيقية للفترة 1960 - 1976، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى ، بيروت، 1980 ، ص.36
  - 4- د. عبد الحسين العنكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق - تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة ، بغداد ، 2008 ، ص.160
  - 5- ارقام الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة القطاعات فيه مأخوذه من المجموعة الاحصائية السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء للعام 2008-2009، ص450، جدول 5/14
  - 6- بلغ عدد الشركات والمصانع المتوقفة عن العمل في القطاع الصناعي الخاص بعد عام 2003 (128) شركة حسب التقرير الصادر عن اتحاد رجال الاعمال العراقيين (بدون تاريخ)، ويشير تقرير اخر بعنوان (( الاصلاح الاقتصادي وتنمية قدرات القطاع الخاص)) صادر عن نفس الاتحاد بتاريخ 2008/6/25 ، الى ان مشاريع القطاع الصناعي الخاص المتوقفة عن العمل تبلغ نسبتها (90%) من المشاريع المسجلة لدى المديرية العامة للتنمية الصناعية . الا انا نفتقد ان هذا الرقم مبالغ فيه.
- 7- world Trade organization , The Legal Texts ,The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, 1999 Cambridge university press -p-231**
- 8- انظر ملحق رقم (1) ، وملحق رقم (2) اتفاقيه الشركه بين الاتحاد الاوربي والمغرب ، عبدالله نجم الشاوي ، اتجاهات التجارة الخارجية بين اقطار المغرب العربي والاتحاد الاوربي ، رسالة دكتوراه (غير منشوره) مقدمه الى المعهد العالي للدراسات السياسيه والدوليه ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 2001، ص345-ص369.

## المصادر:

- 1- الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية 2008-2009.
- 2- world Trade organization , The Legal Texts ,The Results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, 1999 Cambridge university press
- 3- د.مدحت كاظم القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، دراسة نظرية - تطبيقية للفترة 1960 - 1976، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى ، بيروت، 1980.
- 4- د. عبد الحسين العنكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق - تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة ، بغداد ، 2008.
- 5- عبدالله نجم الشاوي ، اتجاهات التجارة الخارجية بين اقطار المغرب العربي والاتحاد الاوربي ، رسالة دكتوراه (غير منشور) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسيه والدوليه ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 2001.
- 6- صباح كجج جي ، التخطيط الصناعي في العراق - اساليبه - تطبيقاته - واجهته للحقبة ( 1921-1980)، الجزء الاول ، الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002.

## قائمة بأسماء الشركات الصناعية للقطاع العام التي أجابت على استمارة الاستبيان

- 1- الشركة العامة للسمنت الجنوبية.
- 2- شركة نصر العامة للصناعات الميكانيكية.
- 3- الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية.
- 4- الشركة العامة لصناعة البطاريات / بغداد.
- 5- الشركة العامة لنظم المعلومات.
- 6- شركة الشهيد العامة.
- 7- الشركة العامة لصناعة الاسمدة / المنطقة الجنوبية / البصرة.
- 8- شركة ديبالي للصناعات الكهربائية.
- 9- الشركة العامة لصناعة الحرايات.
- 10- الشركة العامة للصناعات الورقية.

- 11- الشركة العامة للسمنت العراقية / بغداد.
- 12- الشركة العامة للفوسفات.
- 13- شركة ذات الصواري العامة للصناعات الكيماوية.
- 14- شركة العز العامة .
- 15- شركة واسط العامة للصناعات النسيجية.
- 16- شركة أور العامة للصناعات الهندسية.
- 17- الشركة العامة للتصميم والاستشارات الصناعية.
- 18- الشركة العامة للتصميم والانشاء الصناعي.
- 19- الشركة العامة لصناعة الاطارات.
- 20- الشركة العامة للصناعات النسيجية / حلة.
- 21- الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة.
- 22- الشركة العامة للمنظومات.
- 23- شركة صلاح الدين العامة.
- 24- الشركة العامة للصناعات الانشائية.
- 25- الشركة العامة للصناعات الميكانيكية / الاسكندرية.
- 26- الشركة العامة للصناعات الكهربائية.
- 27- الشركة العامة لمنتجات الالبان / بغداد - أبو غريب.
- 28- الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك.
- 29- شركة أين ماجد العامة.
- 30- الشركة العامة للصناعات المطاطية.

#### قائمة بأسماء الشركات الصناعية للقطاع المختلط التي اجابت على استمارة الاستبيان

- 1- شركة الصناعات الخفيفة.
- 2- شركة الخازر لانتاج المواد الانشائية.
- 3- شركة صناعات الاصباغ الحديثه.
- 4- شركة الفلوجة لانتاج المواد الانشائية.
- 5- الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية والبلاستيكية.
- 6- الشركة العراقية لصناعات الكارتون .
- 7- شركة الصناعات الالكترونيه.
- 8- شركة بغداد للمشروبات الغازيه.

#### قائمة باسماء الجهات القطاعية الممثلة للقطاع الخاص مع الشركات الخاصة التي اجابت على استمارة الاستبيان

- 1- اتحاد رجال الاعمال العراقيين.
- 2- المديرية العامة للتنمية الصناعية.
- 3- اتحاد الصناعات العراقي.
- 4- شركة الباشق لانتاج المقبلات والمساحيق الغذائية المحددة.
- 5- شركة مياه الفردوس.
- 6- شركة الرحاب لصناعة القابلات والاسلاك الكهربائية.
- 7- معمل عماد لانتاج الرول الزراعي وبمختلف القياسات.
- 8- شركة صناعة الاصباغ المتحدة.

## نموذج الاستبيان

هذا الاستبيان موجه الى شركات ومشاريع ومعامل القطاع الصناعي ككل ( العام والمختلط والخاص ) ويهدف الى تحري وتحديد مستوى ونوع ومجالات الدعم الحكومي المقدم حاليا " للقطاع الصناعي العام والمختلط والخاص وتحديد الافق المستقبلي لهذا الدعم وتقديم المشورة الممكنة للجهات الحكومية في اعداد خطط لتقديم الدعم بالمستوى والنوع المناسب مع حاجة القطاع الصناعي ( العام والمختلط والخاص ) وظروفه ككل. نأمل تعاونكم معنا وتحري الدقة في الاجابة عن اسئلة الاستبيان.  
مع شكرنا وتقديرنا.....

الباحثان

### أستبيان عن الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي

معلومات عامة عن الجهة التي تجيب عن الاستبيان

1- اسم الشركة أو الجهة التنظيمية التي تجيب عن أسئلة الاستبيان.

2- ( يرجى وضع إشارة في المربع المناسب ) لانتساب الشركة أو الجهة الى

قطاع خاص  قطاع مختلط  قطاع عام

3- عدد معامل الشركة ككل.

4- عدد المعامل التي تنتج حاليا".

5- عدد العاملين في الشركة.

6- مبلغ رأس المال للشركة كما في نهاية عام 2008.

7- وصف منتجات الشركة.

8- مجال عمل الشركة

- صناعات هندسية

- صناعات نسيجية

- صناعات انشائية

- صناعات كيميائية

- صناعات غذائية

- صناعات دوائية

- خدمات صناعية

- صناعات اخرى لم تذكر

يرجى وضع إشارة ( ) في المربع المناسب بتأشير انواع الدعم الذي تحصل عليه شركتكم من الانواع الاتية

ت	بنود الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي	نعم	كلا
1-	دعم الرواتب والاجور		
2-	تقديم منح مالية من الدولة.		
3-	دعم مالي مقدم من الحكومة على اساس الاداء التصديري للشركة (كلما ازدادت الصادرات من منتجات الشركة يزداد الدعم).		
4-	تقديم دعم مالي من الحكومة لاحلال السلع المحلية محل السلع الاجنبية المستوردة.		
5-	تنازل الحكومة عن تحصيل ضرائب معينة.		
6-	تقديم سلع بأسعار أقل من سعرها في السوق.		
7-	تقديم خدمات مجانية للشركات الصناعية غير خدمات البنية الأساسية.		
8-	شراء سلع تنتجها الشركات الصناعية بسعر أعلى من سعرها في السوق.		
9-	تقديم دعم مالي مخصص لأعمال الشركة المختصة بالتكليف البيئي		
10-	تقديم دعم مالي لانشطة البحث والتطوير في الشركة.		
11-	تقديم قروض بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق		
12-	تقديم ضمانات حكومية للقروض التي تطلبها الشركات الصناعية مما يقلل مستوى مخاطر الاقراض لدى البنوك المانحة ويؤدي في النتيجة الى تخفيض مستوى سعر الفائدة المحسوب للقروض.		
13-	تقديم قروض للشركات الصناعية بنفس سعر الفائدة السائد في السوق ولكن بفترات سماح أكبر وبشروط تسديد أيسر		
14-	تقديم اسعار صرف تفضيلية عند تصدير المنتجات الصناعية.		
15-	تقديم اسعار صرف تفضيلية عند قيام الشركات الصناعية باستيراد مواد مدخلات الانتاج.		
16-	تقديم اسعار صرف تفضيلية عند قيام الشركات الصناعية باستيراد مكانن أو معدات الانتاج		
17-	استيفاء اجور نقل اقل عند قيام الشركات الصناعية بشحن منتجاتها أو شحن معدات أو مكانن الانتاج باستخدام وسائل النقل العامة.		
18-	تقديم منتجات بترولية بأسعار تقل عن أسعار البيع في السوق المحلية.		
19-	تقديم الطاقة الكهربائية بأسعار تقل عن أسعار البيع للمستهلك.		

18-	تقديم خدمات الماء والمجاري بأسعار تقل عن أسعار البيع للمستهلك.
19-	اعداد بحوث لصالح الشركات الصناعية بدون استيفاء اجور او بأجور تفضيلية.
20-	تقديم قطع اراضي من قبل الدولة للشركات الصناعية بدون مقابل او بسعر تفضيلي .
21-	هل هناك دعم مقدم من قبل الدولة للشركات والمعامل الصناعية لم يذكر اعلاه ؟
22-	في حالة الاجابة بنعم يرجى ذكر ذلك في صفحة الملاحظات مع ذكر رقم السؤال.
23-	هل تعتقد ان الشركات والمعامل الصناعية بحاجة الى دعم حكومي.
24-	في حالة الاجابة بنعم يرجى ذكر ذلك في الملاحظات مع الاشارة الى رقم السؤال.

ملاحظة :

يرجى إعادة استمارة الاستبيان الى العنوان الآتي:

الجامعة المستنصرية-كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد - الباحث الدكتور عبدالله نجم الشاوي.

## الملاحظات الخاصة بقرات الاستبيان

### جدول (1)

اجابات فروع القطاع الصناعي العام والمختلط والخاص حسب عدد الاجابات عن كل سؤال في الاستمارة

بنود الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي	قطاع عام		قطاع مختلط		قطاع خاص	
	نعم	كلا	نعم	كلا	نعم	كلا
1- دعم الرواتب والاجور.	7	23	8	8	8	8
2- تقديم منح مالية من الدولة.	18	12	8	8	7	1
3- دعم مالي مقدم من الحكومة على اساس الاداء التصديري للشركة (كلما ازدادت الصادرات من منتجات الشركة يزداد الدعم )	30	-	8	8	7	1
4- تقديم دعم مالي من الحكومة لاحتلال السلع المحلية محل السلع الاجنبية المستوردة	28	2	8	8	7	1
5- تنازل الحكومة عن تحصيل ضرائب معينة.	22	8	7	1	6	2
6- تقديم سلع بأسعار أقل من سعرها في السوق.	27	3	7	1	7	1
7- تقديم خدمات مجانية للشركات الصناعية غير خدمات البنية الأساسية.	29	1	8	8	7	1
8- شراء سلع تنتجها الشركات الصناعية بسعر أعلى من سعرها في السوق.	27	3	8	8	7	1
9- تقديم دعم مالي مخصص لأعمال الشركة المختصة بالتكثيف البيئي.	28	2	8	8	7	1
10- تقديم دعم مالي البحث والتطوير في الشركة.	27	3	8	8	7	1
11- تقديم قروض بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق.	24	6	7	1	6	2
12- تقديم ضمانات حكومية للقروض التي تطلبها الشركات الصناعية مما يقلل مستوى مخاطر الاقراض لدى البنوك المانحة ويؤدي في النتيجة الى تخفيض مستوى سعر الفائدة المحسوب للقروض.	25	5	7	1	7	1
13- تقديم قروض للشركات الصناعية بنفس سعر الفائدة السائد في السوق ولكن بفترات سماح أكبر وبشروط تسديد أيسر.	27	3	8	8	3	5
14- تقديم اسعار صرف تفضيلية عند تصدير المنتجات الصناعية.	30	-	8	8	6	2
15- تقديم اسعار صرف تفضيلية عند قيام الشركات الصناعية باستيراد مواد مدخلات الانتاج.	30	-	8	8	7	1
16- تقديم اسعار صرف تفضيلية عند قيام الشركات الصناعية باستيراد مكانن أو معدات الانتاج.	28	2	8	8	7	1
17- استيفاء اجور نقل اقل عند قيام الشركات الصناعية بشحن منتجاتها أو شحن معدات أو مكانن الانتاج باستخدام وسائط النقل العامة.	26	4	8	8	7	1
18- تقديم منتجات بترولية بأسعار تقل عن أسعار البيع في السوق المحلية.	21	9	7	1	7	1
19- تقديم الطاقة الكهربائية بأسعار تقل عن أسعار البيع للمستهلك.	27	3	8	8	7	1
20- تقديم خدمات الماء والمجاري بأسعار تقل عن أسعار البيع للمستهلك.	29	1	8	8	7	1
21- اعداد بحوث لصالح الشركات الصناعية بدون استيفاء اجور او بأجور تفضيلية.	28	2	8	8	7	1
22- تقديم قطع اراضي من قبل الدولة للشركات الصناعية بدون مقابل او بسعر تفضيلي .	26	4	7	1	5	3
23- هل هناك دعم مقدم من قبل الدولة للشركات والمعامل الصناعية لم يذكر اعلاه في حالة الاجابة بنعم يرجى ذكر ذلك في صفحة الملاحظات مع ذكر رقم السؤال.	25	5	8	8	8	
24- هل تعتقد ان الشركات والمعامل الصناعية بحاجة الى دعم حكومي؟	-	30	8	8	8	
المجموع	589	131	178	14	154	38

المصدر : استمارات الاستبيان

جدول رقم (2)

تحليل الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي العام والمختلط والخاص (بنسب مئوية حسب الاجابة)

بنود الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي	قطاع عام		قطاع مختلط		قطاع خاص	
	نعم	كلا	نعم	كلا	نعم	كلا
1- دعم الرواتب والاجور.	76.6	23.4	100	-	100	-
2- تقديم منح مالية من الدولة.	40	60	100	-	87.5	12.5
3- دعم مالي مقدم من الحكومة على اساس الاداء التصديري للشركة (كلما ازدادت الصادرات من منتجات الشركة يزداد الدعم)	-	100	100	-	87.5	12.5
4- تقديم دعم مالي من الحكومة لاجلال السلع المحلية محل السلع الاجنبية المستوردة	7	93	100	-	87.5	12.5
5- تنازل الحكومة عن تحصيل ضرائب معينة.	27	73	87.5	12.5	75	25
6- تقديم سلع باسعار اقل من سعرها في السوق.	10	90	87.5	12.5	87.5	12.5
7- تقديم خدمات مجانية للشركات الصناعية غير خدمات البنية الاساسية.	3.4	96.6	100	-	87.5	12.5
8- شراء سلع تنتجها الشركات الصناعية بسعر اعلى من سعرها في السوق.	10	90	100	-	87.5	12.5
9- تقديم دعم مالي مخصص لأعمال الشركة المختصة بالتكليف البيئي.	7	93	100	-	87.5	12.5
10- تقديم دعم مالي لانشطة البحث والتطوير في الشركة.	10	90	100	-	87.5	12.5
11- تقديم قروض بسعر فائدة اقل من سعر الفائدة السائد في السوق.	20	80	87.5	12.5	75	25
12- تقديم ضمانات حكومية للقروض التي تطلبها الشركات الصناعية مما يقلل مستوى مخاطر الاقراض لدى البنوك المانحة ويؤدي في النتيجة الى تخفيض مستوى سعر الفائدة المحسوب للقروض.	17	83	87.5	12.5	87.5	12.5
13- تقديم قروض للشركات الصناعية بنفس سعر الفائدة السائد في السوق ولكن بفترات سماح اكبر وبشروط تسديد ايسر.	10	90	100	-	37.5	62.5
14- تقديم اسعار صرف تفضيلية عند تصدير المنتجات الصناعية.	-	100	100	-	75	25
15- تقديم اسعار صرف تفضيلية عند قيام الشركات الصناعية باستيراد مواد مدخلات الانتاج.	-	100	100	-	87.5	12.5
16- تقديم اسعار صرف تفضيلية عند قيام الشركات الصناعية باستيراد مكنان أو معدات الانتاج.	7	93	100	-	87.5	12.5
17- استيفاء اجور نقل اقل عند قيام الشركات الصناعية بشحن منتجاتها أو شحن معدات أو مكنان الانتاج باستخدام وسائل النقل العامة.	13.4	86.6	100	-	87.5	12.5
18- تقديم منتجات بترولية بأسعار تقل عن أسعار البيع في السوق المحلية.	30	70	87.5	12.5	87.5	12.5
19- تقديم الطاقة الكهربائية بأسعار تقل عن أسعار البيع للمستهلك.	10	90	100	-	87.5	12.5
20- تقديم خدمات الماء والمجاري بأسعار تقل عن أسعار البيع للمستهلك.	3.4	96.6	100	-	87.5	12.5
21- اعداد بحوث لصالح الشركات الصناعية بدون استيفاء اجور أو باجور تفضيلية.	7	93	100	-	87.5	12.5
22- تقديم قطع اراضي من قبل الدولة للشركات الصناعية بدون مقابل أو بسعر تفضيلي .	13.4	86.6	87.5	12.5	62.5	37.5
23- هل هناك دعم مقدم من قبل الدولة للشركات والمعامل الصناعية لم يذكر اعلاه في حالة الاجابة بنعم يرجى ذكر ذلك في صفحة الملاحظات مع ذكر رقم السؤال.	17	83	100	-	100	-
24- هل تعتقد ان الشركات والمعامل الصناعية بحاجة الى دعم حكومي؟	100	-	100	-	-	100
25- نسبة الدعم الحكومي.	18.2	81.8	92.7	7.3	80.2	19.8

المصدر : استمارات الاستبيان

.....  
 .....  
 .....